بريطانيا والسيد (علي بن سعيد)

سلطان زنجبار ١٨٩٠-١٨٩٣م

د. بنيان سعود تركي
جامعة الكويت - قسم التاريخ

تمهيد:

تعرضت سلطنة زنجبار العربية لكثير من الأزمات لعل من أهمها مسألة ولاية العرش أو الخلافة في ظل غياب قانون واضح وصريح ينظمها ، حتى وجدت الإدارة البريطانية ضالتها المنشودة فيها للتدخل في شئون زنجبار، ووصل هذا التدخل حدًا أدى بالقناصل البريطانيين وبالتشاور مع حكومتهم في لندن إلى التأثير في اختيار الأصلح بما يخدم مصالحهم لتولي الحكم في سلطنة زنجبار العربية، وهذا ما تجلى في موقفها من الصراع على السلطة بين أبناء السيد "سعيد" بعد وفاته والذي أدى فصل القسم الآسيوي من أملاك السيد "سعيد" عن القسم الأفريقي، و للحيل بين السيد "برغش بن سعيد" وتحقيق رغبته في تعيين ابنه الأمير" خالد "وليًا للعرش، وتنصيب السيد "خليفة" سلطانًا على زنجبار(١).

لهذا أدرك العرب وغيرهم من الأثنيات الأخرى في سلطنة زنجبار العربية أن للبريطانيين اليد الطولى في حسم ولاية العرش حتى أن السيد "علي بن سعيد" – الابن الثامن عشر للسيد سعيد وأحد الطامحين لتولى الحكم – لم يعترض على اختيار الإدارة البريطانية لشقيقه السيد "خليفة بن سعيد"(١٨٨٨-١٨٩٠م) سلطانا

على زنجبار رغم تعليقه آمال كبيرة على الإدارة البريطانية على أمل أن يؤدي التزامه باختيارها إلى تهيئة الطريق أمامه إلى الحكم في حالة شغوره (٢).

والدراسة التي نحن بصددها تعنى بإلقاء الضوء على فترة حكم السيد "علي بن سعيد "١٨٩٠-١٨٩٣م والتي رغم قصرها فإنها تعتبر من أهم سنوات الحكم العربي في شرق أفريقيا لأنها تزامنت مع تزايد الصراع و التنافس الدولي على المنطقة، ومحاولات بريطانيا للهيمنة عليها ووضع حد للأطماع الألمانية فيها، وذلك من خلال فرض الحماية على السلطنة العربية ومحاربة الرق وتجارة الرقيق، والقيام بمجموعة من الإصلاحات التي اختلف الموقف منها.

بريطانيا ومشروع تنصيب السيد "علي" :

كان السيد "علي بن سعيد" من أبرز المرشحين لتولي السلطة في زنجبار، باعتباره أحد أبناء السيد "سعيد بن سلطان" ،الذي يعود الفضل إليه وأبنائه من بعده في زيادة النفوذ البريطاني بطول الساحل الشرقي لأفريقيا و داخل البر الأفريقي وذلك انطلاقا من زنجبار التي كانت تعد بحق نقطة الانطلاق البريطانية لفرض النفوذ والهيمنة في شرق أفريقيا. وينظر إلى السيد "علي" على أنه من المساندين والداعمين للسياسة البريطانية المتعلقة بمحاربة الرق وتجارة الرقيق،وهي السياسة التي استغلتها بريطانيا للتدخل في شئون زنجبار الداخلية، وتعزيز مكانتها في السلطنة العربية (٣).

وعندما أخذت ألمانيا تتطلع ليكون لها نصيب في مناطق شرق أفريقيا، وأخذت شركاتها تعمل ليكون لهم موطئ قدم في شرق أفريقيا طالب السيد "علي" عن طريق الإدارة البريطانية في زنجبار بأن تعمل الحكومة البريطانية في لندن كل ما في وسعها لحماية زنجبار من الأطماع الألمانية (٤).

ولما كان السيد "علي" من الموالين لبريطانيا في زنجبار فقد استغله" أيان سميث" القنصل البريطاني كورقة رابحة للضغط على شقيقه السيد "خليفة" حتى يوقف مساندته للثورة في الساحل الأفريقي والتخلص من مستشاريه الخاصين الذين كانت بريطانيا تعتبرهم من المعارضين للنفوذ البريطاني في زنجبار وبلغ هذا

الضغط حدا دفع القنصل البريطاني إلى تهديد السيد "خليفة" بعزله وتعيين السيد "علي" [٥].

ثم انتقل القنصل البريطاني "سميث" بموقفه تجاه السيد "خليفة" من التهديد والوعيد إلي تشجيع السيد "علي بن سعيد" وعدد من المتنفذين العرب على توقيع عريضة موجهة ضد السيد "خليفة" بهذا الخصوص [٦].

وعلى هذا الأساس عمل القنصل البريطاني "سميث" جاهدا علي لإعطاء انطباع غير دقيق للحكومة البريطانية حول السيد" خليفة" وموقف العرب في سلطنة زنجبار العربية تجاه إمكانية عزل السيد "خليفة" وذهب القنصل البريطاني لأبعد من ذلك عندما ذكر أن السيد "خليفة" لن يقاوم أية إجراءات تتخذ حياله [٧].

ومن الملفت للنظر أن ما ذكره القنصل البريطاني في تقاريره لازال يجد صداه في كتابات عددا من الباحثين العرب والغربيين والذين ذهبوا إلى أن السيد "خليفة" قد أثار كره وامتعاض العرب والزنوج مع أن هذا الأمر يتناقض جملة وتفصيلا مع تقرير أعده القائم بأعمال القنصل البريطاني في زنجبار السيد "بورتال" بعد عدة أشهر من رسالة "سميث" [٨].وهذا يبين وبجلاء أن ما ذهب إليه القنصل البريطاني لم يكن يعبر عن نظرة العرب في زنجبار تجاه سلطانهم السيد "خليفة".

كما أن اللورد "سالزبري" لم يدعم آمال وتطلعات القنصل البريطاني "سميث" والمتنفذين العرب من أصحاب المصالح بعزل السيد "خليفة" وتعيين شقيقه السيد "علي"، ومن جانبه أدرك السيد "خليفة" بأن عليه إن أراد التمسك بسلطته أن يتنازل عن حقه في الاحتفاظ بمستشاريه، وقام بالفعل بعزلهم، بل وإبعادهم خارج سلطنة زنجبار العربية.[٩] وهذا يوضح بطريقة أخرى ما كانت الإدارة البريطانية ترغب في تحقيقه، وهي رسالة لمستشاري السلطان ممن يتبنون سياسات مناهضة للنفوذ البريطاني . .

وكان الموت أسبق من بريطانيا لحسم وجود السيد "خليفة" على رأس السلطة في زنجبار ،بعد أن وافاه الأجل المحتوم في ١٣فبراير ١٨٩٠م في قصره الريفي،

ولم يكن أحد يتوقع وفاته المفاجئة وبالصورة غير المتوقعة التي ذكرت في تقرير طبيبه الهندي،(١٠) وبعد فترة حكم لزنجبار لم تتجاوز سنتين.

والملفت للنظر أن خبر وفاة السيد "خليفة بن سعيد" لم ينتشر بصورة سريعة كما كان متوقعا، ولعل السبب يعود إلى أن أهالي زنجبار لم يتوقعوا هذه الوفاة لأن السيد "خليفة" لم يكن عليل الصحة.ولعل الإدارة البريطانية في زنجبار تكتمت على الخبر حتى تحسم مسألة خليفته في السلطنة العربية بما يخدم مصالحها حتى تقطع الطريق على العديد من أبناء البيت البوسعيدي الذين كانوا يسعون إلى الوثوب على السلطة.

لهذا قام القنصل البريطاني في زنجبار بإبلاغ السيد "علي بن سعيد" بموافقة الحكومة البريطانية على اختياره سلطانا على السلطنة العربية .وأشار القنصل البريطاني إلى عملية اختيار السيد "علي" في رسالته إلى اللورد" سالزبري" في ١٤فبراير١٨٩٠م، كما بين أنه طلب إلى الزعماء والمتنفذين العرب الحضور لمباركة الاختيار، وبالفعل عقد الاجتماع ، وتم الإعلان عن تنصيب السيد "علي بن سعيد" سلطانا على سلطنة زنجبار العربية. وقد أيد العرب اختيار الحكومة البريطانية (١١) .

وكانت الإدارة البريطانية تسعى من وراء ذلك إبلاغ العرب بأنها صاحبة اليد الطولى في تقرير من يتولى الحكم في السلطنة العربية ،وهي رسالة سبق للعرب أن أدركوها ،ولكن الإدارة البريطانية درجت على تذكيرهم بها كلما سنحت الظروف .

ثم جاء الاعتراف الرسمي بالسيد "علي بن سعيد" سلطانا على سلطنة زنجبار العربية من الحكومة المركزية في لندن في ١٦فبراير ١٨٩٠م، وأرسل " سميث" للسيد "علي" رسالة في ١٧فبراير ١٨٩٠م حول تنصيبه سلطانا على زنجبار، وطلب إليه الاهتمام ببعض الشخصيات من أبناء البيت البوسعيدي ،وقد رد السيد "علي بن سعيد" على رسالة "سميث" مبينا بأنهم سوف يلقون كل عناية وتقدير منه(١٢).

ويعد السيد "على " آخر أبناء السيد "سعيد "الذين تولوا مقاليد الحكم في زنجبار، ويذكر " المغيري" أنه تولى مقاليد الحكم في"اليوم السابع والعشرين من جمادى الأخر سنة ١٣٠٧هـ(١٨٩٠م)" بعد وفاة شقيقه السيد "خليفة" وقد بقي في حكم السلطنة العربية حتى وفاته في ١٦ من شعبان ١٣١٠هـ الموافق ٥مارس١٨٩٣ م [١٣]. ومن المفارقة أن السيد "حمد بن ثويني" الذي سوف ينصب بعده على حكم زنجبار لم يعمر في الحكم طويلا إلا ثلاث أعوام وستة أشهر وتسع وعشرون يوما[١٤]. مما يعني أن فترة حكم ثلاثة سلاطين لم تصل لعقد واحد من الزمن. فلا عجب أن استغل البريطانيون هذا الوضع للتدخل في الشؤون الداخلية لتحقيق مصالحهم.

علي بن سعيد والحماية البريطانية:

عقد السيد "علي بن سعيد" في ١٧ فبراير ١٨٩٠م أول اجتماع بصفته الرسمية حضره جميع الممثلين الأجانب المقيمين في زنجبار، وعلى راسهم القنصل العام البريطاني.وقد ذكر "سميث" في تقريره الذي أرسله إلى اللورد" سالزبري" في ١٧فبراير ١٨٩٠م ،أن السلطان الذي لم يكن يتوقع هذا الشرف الكبير في ظل التطلعات الكثيرة لحكم زنجبار لم يبد في الاجتماع ما يشير إلى اكتراثه بهذا الوضع الجديد ، و لم يبد عليه ما يدل على اضطرابه [١٥].ولا يعرف على وجه الدقة ما الذي كان يتوقعه "سميث " من السيد "علي بن سعيد" الذي يعد أحد أبناء السيد سعيد وليس غريبا عليه الحضور والمشاركة في الاستقبالات الرسميةهذا علاوة على أن القنصل العام البريطاني يعرف السيد "علي" حق المعرفة، وسبق أن استغله مع عدد من المتنفذين العرب ضد السيد "خليفة" كما ذكرنا سابقا.ولا يعني هذا أن السيد "علي بن سعيد"أصبح في وضع يسمح له بالاستقلال عن بريطانيا وتدخلها في شئون زنجبار ، بل ظل في حاجة إلى دعم القنصل البريطاني حتى يستطيع التصدي للمتطلعين إلى الحكم من أبناء البيت البوسعيدين ، وكذلك الألمان الذين أخذوا يوطدون أقدامهم في شرق أفريقية حتى أن القنصل العام البريطاني المدرك للأطماع الألمانية نصح السيد "على" في الأسبوع الأول لتوليه مقاليد الحكم بأن استقرار وضعه يقوم بالأساس على تحديد

موقفه من الألمان (١٦).

وكانت ألمانيا بعد وحدتها تغيرت سياستها الخارجية من النظر إلى أوربا كمجال حيوي لها إلى التوسع الخارجي،ومن ثم اخذت تتطلع إلى شرق أفريقيا ،وقد أسهمت شركة الاستعمار الألماني برئاسة "كارل بيترز" وسياسته التوسعية الاستعمارية بوضع ألمانيا على خريطة شرق أفريقيا، ونجح "كارل بيترز" بالحصول على معاهدات واتفاقيات لوضع مناطق شاسعة في شرق إفريقيا تحت النفوذ الألماني متجاهلا الاحتجاجات البريطانية ومطالب سلطان زنجبار بأن هذه المناطق تابعة له (١٧).

وقد اقتنع كل من المستشار الألماني "بسمارك" واللورد "سالزبري" رئيس الوزراء البريطاني بالعمل على استغلال الأوضاع الجديدة في سلطنة زنجبار العربية وإيجاد آلية للتفاهم والتنسيق بينهما لإيجاد حلول نهائية لخلافاتهما برضى حكومتيهما ،ولهذا اتفقت بريطانيا وألمانيا في ١٨٨٦م على تقسيم أملاك سلطنة زنجبار العربية، بعد أن وجدت الإدارة البريطانية نفسها مجبرة على توقيع هذه الاتفاقية حتى لا تبتلع ألمانيا وحدها أملاك السلطنة العربية، كما أجبر السلطان "برغش" الذي وجد نفسه بين مطرقة الإدارة البريطانية وسندان العنف الألماني على توقيع الاتفاقية رغما عنه، ،كما قامت بريطانيا وألمانيا بعد تنصيب السيد "خليفة" عام ١٨٨٨م باستكمال تلك الاتفاقية بيد أن التوتر وعدم الثقة بين الطرفين الألماني والبريطاني تطلب إعادة النظر في مناطق نفوذيهما في المنطقة (١٨).

وكان مصدر قلق كل من الدولتين التنافس المحموم بين شركة شرق أفريقيا الإمبراطورية البريطانية وشركة شرق افريقيا الألمانية، ودخول رجال كلا من الشركتين في صراع للحصول على المزيد من أراضي شرق أفريقيا سواء عن طريق ترغيب أو ترهيب أهالي البلاد ، حتى أن كل من" كارل بيترز" ممثل شركة "شرق أفريقيا الألمانية" و" وليم ماكينون" ممثل شركة "شرق أفريقيا الإمبراطورية البريطانية" ، للتوسع في شرق أفريقيا وبالذات في ١٨٨٩م سعيا إلى الاستعانة بالمستكشفين الغربيين الذين كانوا يجوبون المنطقة و الذين كان بعضهم يعمل لحساب حكومات استعمارية لتحقيق إنجازات في شرق أفريقية تحت غطاء

البحث العلمـــي وإثراء المعرفة الإنسانية .

ولما وصل الصراع بين الشركتين الاستعماريتين منحى سيؤدي إلى الصـدام بينهما ، اتجهت حكومتيهما إلى وضع حد للتنافس بينهمـا حتـى أن المستـشار الألماني "بسمارك" واللورد "سالزبري" أسهما في إيجاد حل للصراع بينهما علـى المزيد من الأراضي في شرق أفريقيا، ، وقد ساهمت هذه المحاولة فـي تقريـب وجهة نظر الطرفين الألماني والبريطاني،حتى أن وزير الخارجية الألماني صرح في ١٣ مايو ١٨٩٠م أن صداقة بريطانيا تهم ألمانيا أكثر مما تهمها إفريقية الشرقية كلها[١٩] وهذا يوضح بجلاء المصالح الدولية وما تلعبه من دور لتحقيق الأهـداف الاستعمارية.

و يبدو أن الذي حدا ببريطانيا وألمانيا إلى تسوية خلافاتهما في شرق أفريقيا المنافسة البريطانية الفرنسية في شمال إفريقيا والمنافسة البريطانية الروسية في آسيا الوسطي وتزايد الاهتمام الفرنسي بشرق أفريقيا ، وكذلك المقاومة الوطنية التـي استعرت في شرق القارة الأفريقية ضد الاستعمار الغربي بشكل عام والاسـتعمار الألماني بشكل خاص والتي شارك فيها العرب والهنود والأفارقة ، حتى أن الألمان واجهوا عشرات الثورات على طول الساحل الشرقي للقارة الأفريقية[٢٠] وقد أنهكت تلك الثورات الوطنية الاستعمار الألماني وأجبرته فـي حـالات علـى الاسـتعانة بمرتزقة جندوا بمعرفة الإدارات البريطانية في مناطق مختلفة،كما حـصلوا فـي حالات أخرى على دعم بريطاني مباشر. ومن الممكن القول وبتجـرد أن القـوى الغربية وإن اختلفت مصالحها إلا أنها اتفقت على ضرب مصالح القوى الوطنية .

وقد دفع التقارب البريطاني الألماني المستشار الألماني "بسمارك "إلى إصدار تعليمات للكونت" هاتزفيلدت" سفيره في لندن في ديسمبر ١٨٨٩م بإمكانية"تـسوية جميع الخلافات الاستعمارية بين الدولتين بريطانيا وألمانيا في سـاعة واحـدة ،إذا جلس ممثلون عن كل دولة حول مائدة واحدة لمناقشتها ،و تـوفرت لـديهم النيـة الصادقة للتوصل إلى نتيجة مرضية لكلا الدولتين ولعلاقاتهما السياسية" ، وكذلك قام وزير الخارجية الألمانية بزيارة للورد "سالزبري"،في ١٣مايو والتي طـرح فيهـا الأخير إمكانية التنازل البريطاني عن جزيرة في بحـر الـشمال وهـي جزيـرة

"هليجولاند" لألمانيا في مقابل تنازلات ألمانية لبريطانيا في أفريقيا" ومن المفارقات أن اللورد "سالزبري" قد رفض التنازل عن هذه الجزيرة لحكومة بسمارك في مارس ١٨٨٩م (٢١).

لقد أثمرت تلك اللقاءات في إيجاد أرضية مشتركة للتفاهم والمساومات بين الحكومتين الألمانية والبريطانية ، وإن كان اللورد "سالزبري" قد مال لوضع حد للتنافس البريطاني الألماني في شرق أفريقيا الذي اعتبره غاية في الأهمية لإعادة العلاقات البريطانية الألمانية لأنه كان يتخوف من التوسع الألماني في سلطنة زنجبار العربية ،ووصل الأمر إلى حد خوفه على مستقبل السلطنة العربية نفسها، واضعا في اعتباره التهديدات الألمانية للسلطنة ومحاصرة سواحلها (٢٢).

لم تؤد استقالة المستشار الألماني "بسمارك"في ٢٠ مارس ١٨٩٠م إلى وقف الاتصالات واللقاءات التي استمرت بين الطرفين، بل لوحظ إن وتيرة الاتصالات بين الحكومتين ازدادت لإحساسهما بأن عليهما حل ما علق من قضايا لخلق مناخ من التفاهم والمصالحة . حتى انتهى الأمر بأن تلاقت وجهات نظر كلا الحكومتين على ضرورة فصل مناطق نفوذيهما في شرق أفريقيا فصلا نهائيا لا رجعة عنه بشكل يساعد على إبعاد الاحتكاك بين الطرفين فتكون منطقة النفوذ الألماني جنوب خط الحدود بينما تكون منطقة النفوذ البريطاني شمال خط الحدود ،هذا في الوقت الذي اعتبرت فيه شركة "شرق أفريقيا الإمبراطورية البريطانية" أن إعلان الحماية الألمانية على منطقة "ويتو" يهدد التوسع البريطاني لأن سلطنة "ويتو" تعتبر شمال المنطقة البريطانية حسب اتفاق ١٨٨٦م ومن ثم يجب إيجاد حل لهذه المعضلة من وجهة نظر الشركة البريطانية(٢٣).

و حتى تحافظ بريطانيا على مصالحها ونفوذها في شرق أفريقيا فقد أبدي اللورد" سالزبري" في ١٤ مايو للسفير الألماني أن بريطانيا تقبل بالتنازل عن جزيرة "هليجولاند" في بحر الشمال لألمانيا مقابل اعتراف الحكومة الألمانية بالحماية البريطانية على زنجبار وإلغاء الحماية الألمانية على "ويتو" (٢٤).كما نجح القنصل البريطاني بإقناع السيد "علي" في الأول من يونيو بعدم إرسال شكوى موجهة للإمبراطور الألماني حيال تدخل و ضغط المسئولين الألمان بشؤون

الجمارك في أملاكه على الساحل [٢٥].

ومن المفارقات أن أيا من الطرفين البريطاني والألماني لم يشر إلى وجهة النظر الزنجبارية وسلطان زنجبار حيال هذا الموضوع وكأنه لا يعنيهم .ولعل ما يوضح هذا الأمر الدور الحاسم الذي تقوم فيه بريطانيا في تعيين من يخدم مصالحها فإذا كانت بريطانيا لها اليد الطولى في هذا الأمر فالسؤال غير ذي جدوى. أما ما يجسد وجهة نظر السلاطين البوسعيدين فهو ما نسب للسيد "حمد بن ثويني" وهو يرى أملاكه تقسم أمام عينيه "ما أنا إلا عصفور صغير بين مخلبي نسر كبير"[٢٦].

كانت الحكومة الألمانية تنظر بأهمية بالغة للحصول على جزيرة "هليجولاند"، تلك الجزيرة التي يرى إمبراطور ألمانيا "ولهلم" أنها مهمة وحيوية ، ويعتقد الإمبراطور الألماني أن قناة "كييل" الألمانية بدون السيطرة غلى الجزيرة سوف تكون عديمة الفائدة للبحرية الألمانية في حالة نشوب حرب في أوربا ، ووافقت الحكومة الألمانية في ٢٥مايو١٨٩٠م على ما عرضته الحكومة البريطانية، أي وافقت على إلغاء الحماية الألمانية على "ويتو"، والاعتراف بالحماية البريطانية على زنجبار، إلا أنها علقت موافقتها على شرط أن تقوم الحكومة البريطانية بإقناع سلطان زنجبار على التنازل وبشكل نهائي عن ممتلكاته في الشريط الساحلي الذي كان يقع بين نهري "أومبا" و"رفومبا" ويبلغ عرضه عشرة أميال، وكان قد تم تأجيره عام ١٨٨٧م لشركة شرق أفريقيا الألمانية بموجب امتياز لإدارته وحكمه مقابل مبلغ مادي يدفع للسلطان [٢٧].

وكان هذا يعني أن يتنازل من لا يملك لمن لا يستحق ،ومع ذلك يدرك كلا الطرفين البريطاني والألماني بأن سلاطين زنجبار أصبحوا لا حول لهم ولا قوة، ولهذا لم يضعوا في اعتبارهم إمكانية اعتراض سلطان زنجبار بشكل قد يقلب الأوضاع لغير صالحهم .

ثم أرسل اللورد" سالزبري" في٥ يونيو ١٨٩٠ إلى "سميث" يبلغه بما انتهت إليه اللقاءات البريطانية الألمانية حول شرق أفريقيا وباستعداد ألمانيا للاعتراف بالحماية البريطانية على زنجبار ،وفي ١٣يونيو طالبه بالعمل على إقناع السلطان بقبول الحماية البريطانية [٢٨]، تلك المسألة التي يدرك اللورد" سالزبري" والقنصل

البريطاني"سميث" بأنها لن تكون بالمهمة العصية على الحل ،وبالفعل قام القنصل العام البريطاني "سميث" بمقابلة السلطان في اليوم التالي لإنهاء المهمة التي كلف بها من قبل حكومته ،وأثناء المقابلة ذكر القنصل العام البريطاني السيد "علي بن سعيد" سلطان زنجبار بالأطماع الألمانية في شرق أفريقيا وتزايد النفوذ الألماني في سلطنة زنجبار العربية موضحا الخطر الألماني على السلطنة العربية و تزايد أعداد الألمان في السلطنة العربية مقارنة بغيرهم من الأوربيين وما يمكن أن يشكله ذلك من خطر مستقبلي على السلطنة و السلطان ،لا سيما بعد أن بلغوا ١٥٠ فردا وشكلوا أكبر مجموعة أوربية في زنجبار ،وهذا ما دفع حتى بالهنود المقيمين للتعاون معهم والتقرب لهم (٢٩).

وأمام ما قدمه القنصل البريطاني من معلومات لسلطان زنجبار عن الأطماع الألمانية في السلطنة ،أدرك السلطان بأنه إن لم يستنجد بالبريطانيين فإن الألمان سوف يبتلعون السلطنة ويذلون السلطان. لقد كان العرض البريطاني للأطماع الألمانية أقل ما يقال عنه بأنه نوع من الخداع السياسي و سياسة ترغيب للقبول بالحماية البريطانية وذلك بالترهيب من الأطماع الألمانية. لم يطلب السلطان مهلة للتفكير أو الاسترشاد برأي مستشاريه ومعرفة وجهة نظرهم ،ولكنه أمام ما ذكره القنصل البريطاني لم يجد سوى الإذعان ، ومن المحتمل أن ما كان يدور في مخيلة السيد "علي" في تلك المقابلة المفزعة أن الأطماع البريطانية والألمانية شران لابد له من التعامل مع أحدهما، وعليه أن يقبل بمن هو أخف ضررا منهما ، ولكونه تعامل مع الشر البريطاني هو و أسلافه من سلاطين البوسعيد لهذا أختار الشر البريطاني، وقد ألمح اللورد "سالزبري" للقنصل الفرنسي في لندن بعد أسبوعين من إعلان الحماية البريطانية بهذا المعنى (٣٠).

وقد أوضح القنصل البريطاني للسلطان أن موافقته على الحماية البريطانية لا بد وأن يترتب عليها مجموعة من الواجبات و الحقوق، وعلى رأسها انفراد بريطانيا بإدارة علاقاته مع الدول الأجنبية ،و بما يتفق و رأي الحكومة البريطانية وفي مقابل هذا تضمن بريطانيا الأخذ بقائه على حكم السلطنة العربية وخلفائه من بعده ، وأن يتمتع السلطان بحق اختيار خليفته من بعده ،وإن لم يكن هذا الحق مطلقا

بل مشروطا بموافقة الحكومة البريطانية في لندن .

ويشير القنصل البريطاني في هذا الصدد بأنه لم يواجه صعوبة في الحصول على موافقة السلطان على إعلان الحماية البريطانية على زنجبار ، وحتى أن القنصل البريطاني"سميث" ذهب إلى أن السلطان السيد "علي".لم يجد ما يقوله سوى لأنه يدرك بأنه لا يملك أمام مصيره سوى الانصياع ،وانه عاجلا أم آجلا سيقضي عليه إن تخلى عنه الله سبحانه وتعالى و الإنجليز، ولهذا أبدى تقديره وعرفانه للبريطانيين وقبوله بالحماية البريطانية على السلطنة العربية (٣١).

هكذا نجح القنصل البريطاني في إقناع السيد "علي" ،و الحصول على موافقته بإعلان الحماية البريطانية على زنجبار ،ولا عجب أن تكون موافقة السلطان على الحماية في مقابل الالتزام باستمرار الأسرة البوسعيدية في حكم السلطنة العربية، تلك الأسرة التي حكمت زنجبار قبل أن يمتد إليها النفوذ البريطاني، ويعود إليها الفضل في توسيع النفوذ البريطاني في شرق أفريقيا ،ومن سخريات القدر أن تلعب بريطانيا دورا مهما وحيويا في تفتيت و تقسيم أملاك هذه السلطنة العربية.

أبلغت الحكومة البريطانية الحكومة الألمانية في ١٤يونيو بموافقة السلطان السيد "علي بن سعيد" على الحماية البريطانية على زنجبار، في الوقت الذي أخذ القنصل العام البريطاني بزنجبار يعمل فيه لفرض الحماية على زنجبار و تنفيذ الاتفاق الأنجلو–ألماني قبل توقيعه بشكل رسمي إثباتا لحسن النوايا، حتى أنه في محاولة لتسليم الشريط الساحلي الممتد بين "أومبا "و"رفوما" للألمان قام بتسليم السلطان السيد "علي" مبلغا وقدره مليون مارك ألماني، الذي يعادل في ذلك الوقت مائة ألف جنيه إسترليني كتعويض عن مناطق الشريط الساحلي .(٣٢)

لم يرض السلطان السيد "علي" بهذا التعويض الذي اعتبره متواضعا ولا يعبر عن أهمية المنطقة التي سلبت منه وبثمن بخس ، وذهب في رسالته للقنصل العام البريطاني في ٢٨ يونيو ١٨٩٠م " بأن القنصل الألماني أثار في محادثة خاصة معه موضوع التنازل عن الشريط الساحلي الذي تستأجره ألمانيا ،و طلب إليه تسوية الموضوع بشكل سري ونهائي بينهما على أن تدفع ألمانيا مليوني مارك

كتعويضات عن الشريط الساحلي،و أشار السيد"علي" إلى تهديد مبطن من القنصل الألماني بأن ألمانيا سوف تطالب زنجبار بتعويضات بسبب خسائر الحرب وحصار الساحل ما لم يقبل بشكل سريع ما عرضه عليه من تسوية، وأنه تجنب الرد بشكل مباشر على ما طرحه القنصل الألماني ،وهاهو يتجه للقنصل البريطاني لأخذ المشورة ،وقد استغرب السيد"علي" من النظر إلى أملاكه وكأنها أشبه بالبعير الذي يساوم عليه و يباع ويشترى في دقائق معدودة،ومع ذلك نجد السلطان في نهاية رسالته مستسلما لقدره ومبينا أن لا راد لقضاء الله، ولا يملك ما يرد به سلب إمبراطور ألمانيا الذي وصفه بالعظيم لأملاكه (٣٣).

وقد أبلغ القنصل البريطاني اللورد "سالزبري "بالأمر ،والذي بحثه بدوره مع المسئولين الألمان مبينا لهم أن القنصل الألماني هدد السلطان، وفي النهاية أصدر اللورد تعليماته للقنصل البريطاني للتأكيد للسيد "علي" بأن المسئول الألماني تجاوز الأوامر الممنوحة له من قبل حكومته (٣٤) ، و لعل هذا ما دفع الألمان إلى تغيير أسلوبهم في التعامل مع القضية والسير في المناقشات بطريقه ودية .

كما طلب اللورد "سالزبري" من القنصل البريطاني "سميث" أن يقدر قيمة موارد الساحل خلال فترة السلم، التي على أساسها قرر في الأول من يوليو منح السيد"علي" في مقابل أملاكه تدفع مبلغ يتراوح ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ جنيه إسترليني سنويا بفائدة ٨ بالمائة. (٣٥) وذلك في ذات اليوم الذي وقع فيه الاتفاق الأنجلو- ألماني في مدينة برلين والذي تطلق عليه المصادر اتفاق "زنجبار- هليجولاند".ونص الاتفاق على:

(١) حق بريطانيا في إعلان الحماية على جزيرتي زنجبار وبمبا .

(٢) إلغاء الحماية الألمانية على سلطنة "ويتو" وكذلك جميع المطالب للمناطق علي اليابسة أو على الساحل شمال نهر "تانا" .

(٣) الحدود بين مناطق النفوذ البريطاني والألماني في البر الأفريقي تستمر مباشرة غربا عبر بحيرة "فكتوريا" إلى حدود دولة الكنغو الحرة.

(٤) تنازل الحكومة البريطانية عن جزيرة "هليجولاند" للحكومة الألمانية.

(٥) تغد بريطانيا باستغلال نفوذهما لإقناع السلطان بالموافقة على ضم ولمدة غير محددة لألمانيا مناطق الشريط الساحلي بين نهري "أومبا" و"رفوما" المؤجرة من قبلها نظير تعويض تدفعه ألمانيا للسلطان [٣٦].

لم يلق الاتفاق البريطاني الألماني بشكل عام معارضة جدية في كلا البلدين، ونظر للاتفاق على أنه وضع حدا للمنافسة الحادة مابين ألمانيا وبريطانيا في شرق أفريقيا، ومع ذلك ظهرت أصوات في مجلس العموم البريطاني نددت بالاتفاق دون أن تؤثر في التصويت عليه، وصادقت الملكة "فكتوريا" ملكة بريطانيا على الاتفاق، رغم إبدائها بعض الاستياء بحجة أن المقايضة كانت مابين مستعمرات بأرض بريطانية عندما ذهبت إلى :"إن تخلي المرء عن شيء يمتلكه أمر سيئ للغاية"". في حين اللورد" سالزبري" عن اتفاق الحماية البريطانية على زنجبار التي اعتبرها أهم بقعة في شرق أفريقيا لدولة بحرية مثل بريطانيا ،كما أوضح اللورد "سالزبري" أن ما حصلت عليه بريطانيا من مناطق استعمارية في شرق وغرب القارة الأفريقية يعد تعويضا كبيرا لفقدان جزيرة "هليجولاند" .التي حاول أن التقليل من أهميتها الاستراتيجية في حالة اندلاع حرب في أوربا موضحا الخلاف بين الخبراء حول أهمية الجزيرة .كما أثار اللورد "سالزبري" ما يمكن أن تحققه تلك الاتفاقية من نفوذ بريطاني في شرق افريقيا سيسهم في محاربة الرق وتجارة الرقيق في زنجبار [٣٧].

وعلى الجانب الآخر اعتبر بعض الألمان في سلطنة زنجبار العربية هذا الاتفاق بأنه خسارة كبيرة للنفوذ الألماني الاستعماري في شرق أفريقيا ، وقد ذكر قيام عدد من المسئولين الألمان في زنجبار بتقديم استقالاتهم احتجاجا على الاتفاق، كما عبر "كارل بيترز" الاستعماري الألماني عن امتعاضه من الاتفاق بسبب التنازلات التي قدمتها ألمانيا لبريطانيا في مقابل جزيرة "هليجولاند" والتي اعتبرها غير ذي أهمية استراتيجية كبرى لكي تكون قاعدة بحرية لها شأن. ومن المفارقات في المواقف الألمانية أن عددا من تجار هامبورج الألمان ممن يتعاملون مع شرق أفريقيا تنفسوا الصعداء لإعلان الحماية البريطانية على زنجبار لقناعتهم بمستقبل تجاري أفضل تحت السيادة البريطانية [٣٨].

وقد عارضت فرنسا هذا الاتفاق بحجة أنه خرق للتصريح "الأنجلو فرنسي" لعام١٨٦٢م حتى حصلت على تنازلات بريطانية في شرق إفريقيا، والتي من أهمها الموافقة في أغسطس على المطالب الفرنسية بفرض حمايتها على"مدغشقر"، وعدم التعرض للامتيازات التي يتمتع بها رعايا فرنسا في سلطنة زنجبار العربية (٣٩). هكذا تقاسمت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا البلاد والخيرات الأفريقية دون أن تلتفت إلى أبناء هذه البلاد، بل إنهم تعاملوا مع أبناء البلاد الأصليين وكأنهم أرقام لا أهمية لها طالما تملك تلك القوى الغربية القدرة على قمع المقاومة والحكام الذين لا يهمهم سوى المحافظة على عروشهم.كما كان أسلوب المساومات بين تلك القوى الاستعمارية جليا واضحا ولا يجدون فيه غضاضة طالما أنه يخدم مصالحهم، فالغاية تبرر الوسيلة .

السيد "علي" الذي كان يدرك أن ليس بمقدوره منع التدخل الأجنبي في بلاده وهو المعين من قبل السلطة البريطانية وافق دون تردد على الحماية البريطانية على سلطنته في مقابل ضمان استمراره و أسرته في حكم السلطنة العربية،وكان العرب من جانبهم يدركون عدم قدرتهم على معارضة الأوربيين إضافة إلى خضوع سلطانهم للرغبات البريطانية ،ولهذا قبلوا ولو ظاهريا و على مضض منهم ما تم الاتفاق عليه بين ألمانيا وبريطانيا (٤٠).

لقد كان السياسي البريطاني اللورد "كامبل"Kambel صادقا عندما شبه البريطانيين والألمان باللصين اللذين سرقا كل ما يملك رجلا ثم أخذا يتناقشان أيهما أجدر بحمايته ، لقد حاول القنصل العام البريطاني "سميث" أن يبين تعاطفه مع ما طرحه السلطان ولهذا التمس من اللورد "سالزبري" التدخل لدى الحكومة الألمانية بأن تعامل السلطان بنوع من السخاء والكرم كتعويض لفقد أملاكه (٤١).

لقد سلبوا أملاكه ثم تفاوضوا فيما بينهم لتعويضه بمبالغ زهيدة ،ومع ذلك يستكين ويستسلم ويعتبر أن هذه إرادة الله، وإذا كانت الحكومة الألمانية قد حول زيادة قيمة التعويضات، فإنها في سبتمبر ١٨٩٠م رضخت للالتماسات المقدمة من اللورد "سالزبري" رفعت التعويض ليكون أربعة ملايين مارك ألماني أي مائتي ألف جنيه إسترليني. ويشير "المغيرى" إلى أن حكومة زنجبار التي وقعت تحت الهيمنة

البريطانية "باعت للدولة الألمانية ،الخط الساحلي الذي تبقى لها في ساحل البر مع جزيرة شولة ،بأربعة ملايين مارك الماني" . (٤٢)

وإذا كان السيد "علي بن سعيد" في مقابلة مع القنصل العام البريطاني في سبتمبر ١٨٩٠م قد أبدى حزنه وألمه ليس على فقدان أملاكه ولكن على ضعف مبلغ التعويض لأملاكه المسلوبة منه وضعفه وقلة حيلته. فإنه في ٢٥ سبتمبر وافق على مبلغ التعويضات .

هكذا فقد السيد "علي بن سعيد" بقبوله الحماية البريطانية استقلاله السياسي كما فقد بقبوله التعويضات موانئ مثل "بجامويو" والتي كانت أحد المراكز الموردة للعاج، والتي تعد أحد أهم صادراته وبهذا لم تفقد زنجبار فقط استقلالها السياسي وإنما أيضا استقلالها الاقتصادي (٤٤).

الحماية البريطانية ومحاربة تجارة الرقيق:

استغلت الإدارة البريطانية ما تعاني منه السلطنة العربية من ضغط بريطاني ألماني، وموافقة السلطان على الحماية البريطانية أخذت تمارس ضغطها على زنجبار للقضاء على الرق و تجارة الرقيق، ووجدت أنها فرصة سانحة لإجبار السيد "علي" على توقيع مرسوم بهذا الخصوص.ومن المعروف أن الحكومة البريطانية قد استغلت سياسة محاربة الرق وتجارة الرقيق للتدخل في الشئون الداخلية للسلطنة العربية في زنجبار وفرض هيمنتها وسلطتها عليها ،فلا غرابة أن مارس القنصل البريطاني على السيد"علي" شتى أساليب الترغيب والترهيب حتى إصدار مرسوما جديدا لمحاربة الرق وتجارة الرقيق، إذ في الأول من أغسطس ١٨٩٠م من أبرز بنوده:

١- تحريم تبادل الرقيق أو شرائهم أو بيعهم .

٢- إغلاق جميع أماكن بيع الرقيق.

٣- تحرير الرقيق الذين يتوفى ملاكهم، دون أن يتركوا ورثة شرعيين.

٤- إعطاء الفرصة للرقيق للحصول على حريتهم في حالة إثبات سوء معاملتهم

من قبل ملاكهم.

٥- يعطى الرقيق الحق في التظلم لدى القاضي.

٦- حرمان رعايا بريطانيا الهنود من امتلاك الرقيق تحت اي ذريعة.

٧- يحظر على العبيد المحررين امتلاك الرقيق.

٨- للرقيق الحق في شراء حريتهم بسعر معقول دون اعتراض من ملاكهم(٤٥).

الجدير بالذكر أن أغلب تلك الشروط لم تشملها أية اتفاقيات ومراسيم سبق أن وقعت بين الإدارة البريطانية وسلاطين البوسعيد، كما أنها تعد أكثر تشددا من سابقاتها من الاتفاقيات التي تتعلق بمحاربة الرق وتجارته.كما أنها حرمت بعض الممارسات التي كان يلجأ إليها الهنود كتسجيل الرقيق بأسماء زوجاتهم العربيات او السواحيليات ،علاوة على ذلك حاول "سميث" جاهدا أثناء مفاوضاته لتوقيع هذا المرسوم إضافة بعض المواد المهمة لوأد تجارة الرقيق منها تخصيص مادة تقر بإلغاء الرق بشكل نهائي في غضون خمسة عشر عاماً، إلا أن السيد "علي"نجح في استبعاد مثل هذا النص لما يمكن أن يثيره من سخط العرب عليه،كما أقتنع السيد "سميث" بأنه حصل من السيد "علي" علي تنازلات ليست بالهينة ،إضافة إلى أنه إذا طبقت بنود المرسوم سوف يترتب عليها في حالة تطبيقها فإن وضع الأرقاء سيتغير بدرجة كبيرة بعد أن أصبح بإمكان الرقيق مقاضاة سيده ومصادرة أملاكه، وهو أمر لم يكن مقبولاً قبل سنوات من هذا المرسوم، كما أكد "سميث بأنه بهذا المرسوم فإن خطوة أساسية قد اتخذت، لوضع حدا لمسألة الرق في أملاك زنجبار (٤٦).

ولما صدر مرسوم محاربة الرق وعلق بإدارة الجمارك ، انزعج العرب والهنود، وزاد من انزعاجهم وسخطهم ما تضمنه من حقوق للرقيق كانت تتيح لهم الخروج عن طاعة أسيادهم ، ولا يخفي أن الكثير من الهنود ملاكاً للرقيق، ولهذا فإن ردة فعلهم لا تختلف عن ردة فعل العرب من أصحاب الإقطاعيات الزراعية الذين كانوا يعتمدون على الرقيق كيد عاملة. و في هذا الصدد يشير "المغيري" بقوله" ولما علم العرب بهذا المنشور ركضوا إلى حيث ملصق المنشور بالجمرك،ومزقوه،وانضم إليهم جماعة القمريون (من جزر القمر)" ، ولم يتوقف

الأمر عند الغضب بل تجاوز ذلك حتى أن السلطان كما يذكر "المغيري" "خاف على نفسه من ذلك ، وخشي وقوع حادث عليه، فالتجأ إلى القنصل الإنجليزي ، وطلب منه أن يحميه وبلاده" (٤٧) .

على أثر ذلك ذهب القنصل العام البريطاني "سميث" إلى أنه انتشرت في أواسط العرب والهنود شائعات بأن حياة السيد "علي"والقنصل البريطاني في خطر وأنهما مهددان بالقتل ،ولا يعرف على وجه الدقة مصدر الإشاعة و مدى مصداقيتها، وقد تعامل السيد "علي" مع هذه الإشاعة بدعوة عدداً من المتنفذين العرب للاجتماع في ٩أغسطس، والذي أشار فيه إلى الإشاعة ، وأوضح "سميث" أن السيد "علي" استل سيفه بشكل جزئي مهددا ومتوعدا من يجرؤ على التآمر ضده، وفي هذا الصدد يكمل "سميث" القول أن المجتمعين العرب التفوا حول السيد "علي" معلنين ولاء الطاعة له وأنهم تحت تصرفه(٤٨).

كذلك امتد السخط إلى الأوربيين بخاصة الألمان الذين احتجوا بشكل غير رسمي على هذا المرسوم ،وكان مصدر غضب الألمان أن مناطقهم الساحلية- والتي تعد بشكل رسمي جزءا من أملاك السلطان – لم تكن مستعدة لهذه الإجراءات البريطانية التي اعتبروها "كاسحة". وقد وعد الألمان بأنهم سوف يلتزمون في يوم ليس ببعيد بهذه الإجراءات البريطانية ولكن بعد أن يفرضوا سيطرتهم على تلك المناطق (٤٩) التي كانت تنشط فيها تجارة الرقيق، وتدر عليهم أرباحاً طائلة. وهذا يعني أن العرب والهنود الأفارقة والأوربيين مارسوا الرق وتجارة الرقيق في شرق أفريقيا، وإذا كان الألمان قد انزعجوا من محاربة الرق لأسباب اقتصادية فإن البريطانيين لأسباب سياسية حاربوا الرق وتجارته، مما يعني أن محاولات بعض الكتاب الغربيين اتهام العرب وحدهم بتشجيع الرق والاسترقاق لا أساس له من الصحة، بل يمكن القول إن ما كان يمارس في شرق أفريقيا من خطف ونخاسة لا علاقة له بالدين الإسلامي.

لقد أدرك السيد "علي" أن قانون إلغاء الرق قد أوجد سخط عام ضده، كما ساهم في دفع الرقيق إلى التمرد على أسيادهم وهروب أعداد منهم ،وقد تحرك عدد من المتنفذين العرب- ممن يملكون إقطاعيات كبيرة يعمل بها أعداد كبيرة من

الرقيق– لدى السلطان لمقاومة هذا المرسوم الذي يهدد مصالحهم، الذين وجدوا في خضوع السلطان للرغبات البريطانية تهديدا لمصالحهم الاقتصادية . لعل هـذا مـا دفع السلطان إلى محاولة تبرير موقفه عندما ذهب إلى أن البريطانيين دفعوه دفعا، وأنه أراد إرضاءهم (٥٠) .

وقد حاول القنصل البريطاني أن يهدئ من غضب العرب إزاء القانون عندما أوعز للسيد "علي" بإصدار تصريح جديد في ٩أغسطس يؤكد على أن الرقيق الذين يهربون من أسيادهم بدون سبب وجيه أو يتمردون على ملاكهم ويتصرفون بطرق غير لائقة دون سبب يذكر فإنهم سوف يتعرضون للعقاب(٥١).

كذلك أصدر السيد "علي" إعلانا آخر في ٢٠ أغسطس ذهـب فيـه إلـى أن الرقيق الذين يرغبون في شراء حريتهم لدى القضاة فإن المالك غير ملـزم بأخـذ المال ولا يجبر على ذلك، في محاولة من السيد علي بن سعيد، لإرضـاء مـلاك الرقيق وتمكينهم من السيطرة عليهم.

ومهما كان الأمر السيد "علي" بذل جهده في رضاء الإدارة البريطانية فـي زنجبار والحكومة المركزيـة في لندن التي كافأته بمنحه لقب القائد الأعظم لنجمة الهند، لكن في مقابل كسب تقدير البريطانيين، فقد خسر احترام ودعم أهالي زنجبار الذين وصفوه ب "مملوك بريطانيا" (٥٢) ،وهي صفة تحمل أكثر من معنى، والتي لم يسبق أن تجرأ أحد ونعت أحد سلاطين زنجبار بها. وبلغ سخط أهالي زنجبار على السيد "علي بن سعيد" أن البعض أخذ يفكر في شقيقه السيد "عبد العزيز " الموجـود في مسقط كسلطان بديل له ،وقد أخذت الحكومة البريطانية الأمر بجدية لدرجة أن "عبد العزيز" نفي إلى "بومبي" في الهند ،التـي كانـت تعـد مدرسـة للمنفيـين البوسعيديين.مما أزاح عن كاهل السلطان والإدارة البريطانية أمورا قد لا تحمـد عقباها .وهذا يوضح موقف العرب من سلطانهم، كما أنه يوضح حـرص الإدارة البريطانية علي استمرار السيد "علي" رغم الإهانات التي وجهت إليه والتجاهل الذي أصابه من قبل الإدارة البريطانية في كل من لندن وزنجبار .

وقد يكون أهالي زنجبار مجحفين بحقه، ولكن شقيقته الأميرة سـالمة بنـت سعيد وصفته بأنه كان شابا عليلا ضعيف الشخصية وصل إلى الحكم وهـو علـى

استعداد "لوضع أنفسنا تحت تصرف الحكومة البريطانية لتفعل ما فيه صالحنا" (٥٤).

ومن الممكن أن نجد التبرير لما قام به السيد "علي" فنقول إن موافقته على إعلان الحماية البريطانية على بلاده ليس حبا ولا تقربا للبريطانيين ولكن خوفا أن من أن يبتلع الألمان سلطنته كما ابتلعوا المناطق التابعة له في البر الأفريقي، و قد يكون وصف السيدة سالمة لشقيقها فيه نوع من المصداقية، ولكن تظل الحقيقة واضحة لا لبس فيها وهى أن الإدارة البريطانية في زنجبار كما سبق القول كانت تملك من الوسائل والسبل ما يحقق لها مصالحها.

ويبدو أن السلطان علي بن سعيد لم يدرك النتائج التي ستترتب على إعلان الحماية البريطانية على زنجبار،إلا بعد أن غادر "سميث" زنجبار وتعيين قنصل بريطاني جديد هو سير "جيرالد بورتال" أخذ على عاتقه إعادة تنظيم الإدارة في زنجبار إقامة حكومة نظامية، وهو الأمر الذي لم يتوقعه السيد "علي "بن سعيد" سلطان زنجبار (٥٥).

على أية حال لم يتم الإعلان عن الحماية البريطانية على زنجبار بشكل رسمي إلا في ٤نوفمبر .وأقامت الإدارة البريطانية احتفالا بهذه المناسبة في ٧نوفمبر ١٨٩٠م حيث عقد اجتماع خاص في قصر السلطان حضره القنصل العام البريطاني الجديد وأعضاء القنصلية وعدد من ضباط البحرية البريطانية بما فيهم قائد عام فرقة الهند الشرقية الأدميرال البحري "فريمانتل"Freemantail، كما دعي لهذا الحفل عدداً كبير من المتنفذين العرب. وتلا القنصل العام البريطاني بقراءة نص إعلان الحماية البريطانية على زنجبار، وشرح بنوده ، و رحب السيد "علي" من جانبه بإعلان الحماية البريطانية على زنجبار، وقد تلا الاحتفال رفع أعلام السلطنة العربية وبريطانيا العظمى على سارية القصر السلطاني والسفن الحربية البريطانية المتواجدة ،كما أطلقت النيران من مدرعة الأسطول البريطاني وحرس السلطان ابتهاجا بهذه المناسبة ، كما تم رفع في الميناء(٥٦) ويصف "المغيري " وضع سلطنة زنجبار العربية بقوله إنها وقعت "تحت الاستعمار الإنجليزي" (٥٧).

إدارة زنجبار في ظل الحماية:

كان وصول "جيرالد بورتال" "Portal" القنصل البريطاني العام الجديد والذي أصبح يحمل لقب الوكيل السياسي في ٦ أغسطس ١٨٩١م [٥٨] يمثل بداية مرحلة جديدة في تاريخ سلطنة زنجبار، مرحلة أصبحت فيها تدار من قبل وزارة الخارجية البريطانية . أخذ "بورتال" يعمل للقضاء على سوء الإدارة الذي عرف عن السلطنة العربية ، حتى أنه فكر في إلغاء السلطنة العربية، لكن اللورد "سالزبري" رفض الفكرة ،وقضي عليها في مهدها. لهذا اتجه "بورتال" "بمعاونة الجنرال "ماثيوس" قائد الجيش السلطاني- والذي تم تعيينه في ٢٠ اكتوبر ١٨٩١م وزيرا أول للسلطان ومسئولا عن الشئون الإدارية – إلى إقامة نظام إداري يعتمد على الأساليب الحديثة في الإدارة في جميع المجالات الإدارية والقضائية والمالية والاقتصادية . وروعي أن يقوم على النظام الإداري كوادر من الموظفين البريطانيين أو الهنود من رعايا بريطانيا لديهم الصلاحيات للتنظيم الإداري ولا يجوز إبعادهم أو عزلهم إلا بموافقة "ماثيوس" [٥٩] .

ولما كان "بورتال" يمتلك الصلاحيات لإجراءات إصلاح إداري وعلاج الأوضاع المتردية دون وضع أي اعتبار لموقف السلطان السيد "علي"، فقد قام بتنظيم شئون الجمارك والمالية وعهد بإدارتها إلى موظفين تابعين للإدارة الحكومية تحت إشراف ضباط بريطانيين.

لم تحظ إجراءات تنظيم الجمارك والمالية برضى السلطان والحاشية المقربة منه لأنها أفقدتهم موارد وامتيازات كانت إلى عهد قريب تعد حقوقا مكتسبة لهم، لأن أن سلاطين البوسعيد كانوا يتعاملون مع موارد الدولة وخزينتها وكأنها أملاك خاصة بهم، ولطالما استغلوا تلك الموارد لكسب الأتباع والمؤيدين وشراء الذمم، ومن ثم كان فقدان سلطان زنجبار لهذه الموارد يعني إضعاف موقعه واهتزاز هيبته أمام مواطنيه. هذا علاقة على حرمان جيوش الموظفين في البلاط السلطاني من امتيازات وإثراء وتكسب على حساب موارد الدولة [٦٠]. وقد بلغ التضييق المالي على السيد "علي بن سعيد" حداً أن رفضت كل محاولاته للحفاظ على الامتيازات المالية الخاصة به وأسرته كما حدد في ٢٣اكتوبر ١٨٩١ راتبه،

وليعد بذلك أول سلطان من عائلة البوسعيد يحدد له راتب سنوي قدره مائتا ألف وخمسون روبية [٦١].

كذلك حاول القنصل البريطاني تنشيط التجارة العمل لإستعادة ميناء زنجبار لماضيه السابق، عندما ألغى الضرائب الجمركية المفروضة على البضائع المستوردة عدا المشروبات الكحولية والتبغ والأسلحة، ثم الإقدام على خطوة مهمة في الأول من فبراير ١٨٩٢م عندما جعل ميناء زنجبار ميناء حرا حتى يمكنه منافسة موانئ في المنطقة ميناء "ممبسة" و"دار السلام". وكانت زنجبار تعاني من قلة اليد العاملة بسبب التشغيل غير الشرعي للعمال خارج زنجبار، لهذا صدر قرار في ديسمبر بتحريم تلك الممارسات توفيرا لليد العاملة في السلطنة.كما تم في ٢أبريل ١٨٩٢م تنفيذ اتفاقية بروكسل التي وقعت٢يوليو ١٨٩٠م والتي تدعو للقضاء على تجارة الرقيق ووضع القيود على الاتجار بالكحوليات والأسلحة[٦٢].

وفي أول سني الحماية ظهرت في زنجبار في فبراير ١٨٩٢م جريدة رسمية أطلق عليها اسم جريدة "زنجبار وشرق أفريقيا"، وهي تعد أول جريدة أسبوعية تقوم السلطة بإصدارها [٦٣].

ومع فرض الحماية على زنجبار في مطلع تسعينات القرن التاسع عشر قسمت جزيرة زنجبار وجزيرة بمبا إلى مقاطعات وضع عليها موظفون عرب، وفي الوقت الذي أبقى فيه على المحاكم الشرعية التي يعين عليها قضاة يقوم بالفصل في القضايا فيها قضاة حسب الشريعة الإسلامية . وكان قد تقرر إنشاء المحاكم القنصلية لتقوم بالفصل في القضايا التي يكون الأجانب طرفا فيها ، وأصبح من حق السلطان تعيين أحد القضاة ليكون عضوا في تلك المحاكم ،ولما برزت العديد من المشاكل نتيجة العمل بالقضاء القنصلي نظراً لما يتمتع به رعايا الدول الأجنبية من امتيازات بسبب معاهدات الامتيازات التي كانت قد وقعتها السلطنة ومع تلك الدول الأجنبية ،ولجأت الإدارة البريطانية للحد تدريجيا من تلك الامتيازات وصولا إلى إلغائها، أصبحت المحاكم البريطانية وحدها المناط بها القضاء القنصلي [٦٤].

يعد إصلاح الجيش من القضايا الأساسية التي حرصت الإدارة البريطانية في

ظل الحماية على تنظيمها ،ولعل السبب في ذلك يعود إلى سلطنة زنجبار لم يكن لديها جيش بمعنى الكلمة بل لديها مجموعة من العسكر يقومون بمهمة مزدوجة تشمل الجيش والشرطة يأتمرون بأمر الجنرال "ماثيوس" الذي أصبح فيما بعد الوزير الأول للسلطان، لهذا عمل الجنرال "ماثيوس" على تسريح الحرس الشخصي للسلطان وضم من يرغب منهم إلي الجيش السلطاني وتم ذلك في يناير ١٨٩٢ وقد بذل السلطان جهده للمحافظة على حرسه دون جدوى.

ولما عهد في السادس من يناير ١٨٩٣م إلى السيد "بورتال" القنصل البريطاني العام بزنجبار منصب في أوغندا، خلفه "رينل رود " في إدارة القنصلية البريطانية في زنجبار ،حاول السيد "علي بن سعيد " ومستشاره "حامد بن سليمان" استغلال هذا التغيير في الإدارة البريطانية بزنجبار للتخلص من التنظيم الإداري الذي وضعه "بورتال". لهذا أبدى السيد "علي" تذمره – أثناء استقباله القنصل البريطاني الجديد "رود" Rood" من الإجراءات التي أشار إلى أنها "عنيفة" و التي اتخذها سلفه "بورتال" تجاهه، كما وصف الجنرال "ماثيوس" الوزير الأول والقنصل البريطاني الأسبق في زنجبار "بالمستبد" بالسلطة، أنهما نقلا سلطته إلى الموظفين البريطانيين .وكان السلطان يهدف من وراء ذلك كسب والقنصل الجديد إلى صفه والتأثير عليه لعله يعمل لإعادة بعض الصلاحيات المسلوبة إليه بيد أن السلطان كان غير مدرك أن ما قام به "بورتال"كان بدعم وتشجيع من الحكومة المركزية في لندن، وهي سياسة لا تتغير بتغير الوجوه ،ولهذا عندما طالب السيد"علي"القنصل البريطاني "رود" أن يعمل وعلى الفور على إلغاء جميع الإجراءات المالية التي اتخذها سلفه و إعادة موارد الدولة لتكون تحت تصرفه الشخصي كما كانت سابقا ، وعلى الاحتفاظ بحرسه الخاص الذين يعتبرون رمزا لهيبة ومكانة السلطان .رد القنصل البريطاني الجديد "رود " على مطالب السيد "علي" بالتجاهل والإصرار على تنفيذ الإجراءات التي وضعها سلفه (٦٥).

وقد قام بعض العرب بالطلب من السلطان عزل وزيره الأول "ماثيوس" وطرح السلطان الأمر على القنصل البريطاني، وكان رد فعل القنصل عنيفا، بل هدده باستبداله بأخيه عبد العزيز (٦٦) ويعد التهديد بالعزل والاستبدال من سياسات

الابتزاز التي كثيرا ما لجأت لها الإدارة البريطانية في زنجبار كنوع من التهديد ، ولعل هذا ما دفع السيد "علي" إلى اللجوء للحكومة البريطانية في لندن عندما أرسل برقية للورد "جلادستون"Gladeston" رئيس الوزراء البريطاني الجديد الذي حل محل اللورد "سالزبري" والتي طالب فيها بإعادة بعض الصلاحيات التي كان يتمتع بها وعدم تسريح قواته الخاصة وتغيير وزيره الأول "ماثيوس".

ولم يكن حظ محاولات السيد "علي بن سعيد" مع حكومة لندن المركزية بأفضل من سابقتها مع القنصل البريطاني الجديد في زنجبار لا سيما بعد أن تجاهل رئيس الوزراء البريطاني الجديد الرد عليه، وأبرق إلى قنصله في زنجبار، وطلب منه أن يبلغ السيد"علي" بأنه إن أراد أن يرسل برقية أو خطابا إلى اللورد جلادستون رئيس وزراء بريطانيا فعليه أن يرسله عن طريق القنصل البريطاني(٦٧)، أي أن تتم المراسلات عن طريق القنصل البريطاني لا من خلف ظهره، و أراد اللورد من خلال هذا الرد أن يبعث برسالة قوية للسلطان يوضح فيها المعنى الحقيقي للحماية البريطانية على زنجبار، وأن عليه أن يتعامل مع ممثل الحكومة البريطانية الحامية.

ولما كشفت حكومة لندن الجديدة – حكومة جلادستون – وإدارتها في زنجبار عن نواياها تجاه سلطان زنجبار – علي بن سعيد– من أول سني الحماية لم يمهل القدر السلطان كثيراً ليرى ما في جعبة هذه الحكومة من سياسات تجاهه وتجاه سلطنته فسرعان ما وافته المنية في ١٦ من شهر شعبان ١٣١٠هـ والذي يوافق ٥مارس ١٨٩٣م بعد فترة من المرض العضال رفض فيها العلاج على يد أطباء أوروبيين ، مما يعني أن فترة بقائه سلطانا على زنجبار لم تستمر سوى ثلاث سنوات وسبعة وأربعين يوما وعمره ٣٨ سنه(٦٩) .ولتبدأ الإدارة البريطانية العمل على إيجاد خليفة له متجاهلة ما تم الاتفاق علية من حقه في تعيين خليفة له

****

استغلت الإدارة البريطانية في سلطنة زنجبار الغربية الصراع على السلطة بين أبناء البيت البوسعيدي للتدخل في الشئون الداخلية للسلطنة في الوقت الذي

استفادت فيه من ضعف بعض السلاطين سوء حالتهم الصحية كالسيد "خليفة" والسيد "علي" لممارسة المزيد من الضغط و إبعاد المنافسين الأقوياء عن السلطة ليكون لها الفضل في عملية الاختيار. لهذا عينت الإدارة البريطانية "السيد علي بـن سـعيد" الموالي والداعم للسلطة البريطانية سلطانا على زنجبار بهدف تدعيم نفوذها وحماية مصالحها، وإن كانت قد أشركت المتنفذين العرب في الاجتماعات المهمة للإيحاء بمشاركتهم في اتخاذ القرار.

وقد ترددت سياسة الإدارة البريطانية تجاه السيد "علي بن سـعيد" مـا بـين الترهيب والترغيب ولما أخذت الأطماع الألمانية فـي أمـلاك السلطنة العربيـة اتجهت بريطانيا إلى الاتفاق مع المانيا لتقسيم أمـلاك السلطنة بينهمـا حمايـة لمصالحهما وإبعاد منافسيهم من القوى الاستعمارية الأخرى، وحتى تتفادى خطـر الحركات الوطنية على أهدافها الاستعمارية في الوقت الذي اسـتفادت فيـه مـن الشركات الأجنبية والرحالة والمنصرين كأدوات و كراس حربة لمد نفوذيهما فـي شرق أفريقيا حتى انتهى الأمر بتسوية بينهما بموجبها انفردت بريطانيـا بفـرض حمايتها على زنجبار.

إعلان الحماية البريطانية على زنجبار بداية فقدان السلطنة العربية لاستقلالها السياسي واستقلالها الاقتصادي، كما وجعل سلاطين زنجبار مجرد حكام شـكليين بعد أن أصبحت السلطة الفعلية بيد القنصل البريطاني وضباطه الذين سيطروا على إدارات السلطنة.

وفي ظل الحماية أخذت الإدارة البريطانية تحارب سياسـة الـرق وتجـارة الرقيق، كما أعادت تنظيم إدارة سلطنة زنجبار، بشكل جعل بريطانيا تنفرد بـإدارة سياستها الخارجية، وتمكين الموظفين الأجانب من السيطرة على أجهزتها الإدارية، بما في ذلك الإدارة المالية والجمارك.

الهوامش

١. بنيان سعود تركي.الأمير خالد بن برغش البوسعيدي وسلطنة زنجبار العربية .جامعة عين شمس .مجلة كلية الآداب .المجلد(٣٠)أكتوبر٢٠٠٢ص٣٦١ .بنيان سعود تركي.الصراع على السلطة في سلطنة زنجبار العربية في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر الميلادي.المجلة العربية للعلوم الإنسانية .العدد (٥٠)١٩٩٥.ص.٦٣.

٢-تركي.الصراع على السلطة.ص٦٥.

Great Britain.Public Record Office.SlaveTrade.(here after cited as F.O.) F.O.84/1906.no.60.Euan-Smith to Marques of Salisbury. Zanzibar,April8,1888.F.O.84/1906.no,39. Euan -Smith to Marques of Salisbury. Zanzibar,March27,1888.

3- F.O.84/1906.no,39.Euan -Smith to Marques of Salisbury. Zanzibar, March27,1888.

Ibid-٤

٥-بنيان سعود تركي.السيد خليفة بن سعيد سلطان زنجبار١٨٨٨-١٨٩٠م.مجلة كلية الآداب ,جامعة الإسكندرية .الإصدارة الثانية. ٢٠٠٣.ص١٦.

F.O.84/1910.no.311.Euan-Smith to Marques of Salisbury. Zanzibar.October22,1888.F.O.84/1977.no.113.Euan-Smith to Marques of Salisbury.Zanzibar.February25,1889.Norman Bennett.AHistory of the Arab State of Zanzibar.London:Hurst&Mathuen.1978.p.153.

6-F.O.84/1977.Euan-Smith to Marques of Salisbury. Zanzibar. February 28,1889. F.O.84/1984.Euan-Smith to Marques of Salisbury. Zanzibar. February14,1889.

7-F.O.84/1977.no.113.Euan-Smith to Marques of Salisbury. Zanzibar. February 25,1889.

8-F.O.84/1980.no.300.Portal to the Marques of Salisbury. Zanzibar. August 12,1889.

9- F.O.84/1977.no.140.Euan-Smith to the Marques of Salisbury. Zanzibar. March11,1889. F.O.84/1980.no.311.Portal to the Marques of Salisbury. Zanzibar. August19,1889.

10- F.O.84/1984.no.281.Euan-Smith to the Marques of Salisbury. Zanzibar. December8, 1889.F.O.84/2059.no.59.Euan-Smith to Marques of

Salisbury. February14,1890.

11- Ibid. F.O.84/2059.no.63.Eaun-Smith to Marques of Salisbury. February 17, 1890.

12- Ibid

W.H.Ingrams.Zanzibar its History and its People .london.Cass.1967.p.172.

١٣-سعيد بن علي المغيري.جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار .تحقيق عبد المنعم عامر.سلطنة عمان .وزارة التراث القومي، ١٩٧٩.ص٢٦٤.

١٤- نفس المصدر .ص٢٦٦.

15- F.O.84/2059.no.63.Eaun-Smith to Marques of Salisbury. February 17, 1890.

16- Bennett.p.161.

17- L.Hollingsworth.Zanzibar under the ForeignOffice.1890-1913. London : Macmilan,1953.pp.16-22.F.B.Pearce.Zanzibar The Island Metropolis of Eastern Africa.London:T.Fisher Unwin.1920.pp.136-140.

18-A.Hardinge.Adiplomatist in The East. London; Jonathan Cape Limited..pp88-92

.F.O.84/1912.Salisbury to Euan-Smith .October11,1888.

حول الصراع بين الشركات البريطانية والألمانية في شرق أفريقية أنظر: سيد رجب حراز.إفريقية الشرقية والإستعمار الأوزبي.القاهرة :دار النهضة العربية.١٩٦٨.

19- F.O.84/2031.Malet to Salisbury.May15,1890.

Hollingsworth,.p.38..John.Middleton & Jean Campbell. Zanzibar London : Oxford University Press,1965. p,6-7.

20- Hardinge.p.92.

حول الحركات الوطنية ضد الاستعمار الألماني في شرق أفريقية أنظر: سعد زغلول عبد ربه "العرب والأفريقيون في مواجهة الاستعمار الألماني في شرق أفريقية" ندوة العلاقات العربية الأفريقية القاهرة :جامعة الدول العربية .معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٧.ص١٤٣.

بنيان سعود تركي . الشيخ مبارك بن راشد المزروعي.جامعة القاهرة.مجلة معهد البحوث والدراسات الأفريقية.العدد٢٠٠٣

21- F.O.84/1961.Hatzfeldt to Salisbury.December16,1889.Salisbury to Hatzfeldt .December21,1889. Hardinge..p.92. Hollingsworth,.p.38.

22- Ibid.p.40.

خراز. ص٥٥١.

23- Hollingsworth.p.40.

24- F.O.84/2067.Salisbury toEuan-Smith,June 13,1890.

25- Bennett.p.161.

26-F.O.107/36 No.112.Hardinge to Kimberley .Zanzibar June25,1896. Hardinge. p.132. Hamilton. p.234

27- Bennett.p.162.

Hardinge .p.93.

F.O.84/2067.Salisbury toEuan-Smith. June13,1890.

28- F.O.84/2067.Salisbury toEuan-Smith. June13,1890

F.O.84/2062.Euan-Smith to Salisbury June19,1890.

29- Ibid.

Bennett.p.161.

30-Hollingsworth.p.44.

31-F.O.84/2062.Euan-Smith to Salisbury June19,1890.

32-Ibid.p.204.

F.O.84/2030.Salisbury to Malet June14,1890.

33- F.O.84/2062.no.268.Euan-Smith to Salisbury. July1, 1890. F.O.84/2035: Malet to Salisbury.July1,1890.Gensta Hamilton.Princes of Zinj London: Hutchinson1957.P.205. the

34- Ibid.p.206

Bennett.p.162.F.O.84/2063no.316.Euan-Smith to Salisbury.August3,1890.

35- F.O.84/2035.Malet to Salisbury.July1,1890. Bennett .p.164

36-F.O.84/2035.Malet to Salisbury .July1,1890. Hardinge.p.93. Bennett.p.162.

٣٧-.. جمال زكريا قاسم .دولة البوسعيد في عمان وشرق أفريقية.العين .مركز زايد للتراث،٢٠٠٠.ص ٣٢١.

. Hollingsworth.p.46

38- Ibid.

Bennett.p.162.

39- Ibid.

40- Ibid.

Hamilton.p.206.F.O.84/2062.Euan-Smith to Salisbury June19,1890.
41-Bennett.p.163. Hollingsworth,.p.48.
42- المغيري.ص٢٦٤
43-F.O.84/2064.no.388.Euan-Smith to Salisbury.September25,1890.
Hamilton. 206.
44- Ibid
Bennett p.164.
٤٥- بنيان سعود تركي.إلغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار العربية ١٨٩٧ دراسة تاريخية.جامعة الكويت .حوليات كلية الاداب .العدد(١٣)١٩٩٣.ص١٣.
F.O.84/2063.no.315.Euan-Smith to Salisbury.August3,1890.Ingrams.p.173
Robert.N.Lyne.Zanzibar in Contemporary Times. London. 1905. p.174.
Bennett.p.165.
46- Ibid.
F.O.84/2062.no.252.Euan-Smith to SalisburyJune20,,1890.
٤٧- المغيري.ص٢٦٤.
48-F.O.84/2063. no332. Euan-Smith to SalisburyAugust14,1890. Bennett. p.166 .
49- Ibid.
50- Ibid.
Lyne.p.176.
51-F.O.84/2063.no332.Euan-Smith to SalisburyAugust14,1890
٥٢-Hardinge.p.92. Hollingsworth.p.54. تركي. إلغاء الصفة القانونية للرق .ص١٨.
53- Bennett.p.166.
54- Ibid..
سالمة بنت سعيد بن سلطان. مذكرات أميرة عربية.ترجمة عبد المجيد القيسي.سلطنة عمان: وزارة التراث القومي.١٩٨٣ .ص٣٨.
55-Hollingsworth,.p.56. Bennett,.p.168.
56-F.O.84/2066.no443.Euan-Smith to SalisburyNovember7,1890.
.Hamilton. P.206. Bennett.cit.p
٥٧- المغيري .ص٢٦٤
58-Lyne.p.191.
59- Ibid. Bennett. p.168-9

60-Ibid. F.O.84/2194.no.254.Portal to Salisbury.September29,1891.
61-Lyne.p.190. Ibid

المغيري.ص٢٦٤ .تركي.الصراع على السلطة.ص٧١.

٦٢-المصدر السابق.

F.O.84/2150.no.307.Portal to Salisbury.December19,1891. Bennett.p.168

63-F.O.84/2229no.11..Portal to Salisbury.Jauary27,1892. middlton.p.7. Bennett.p.168 Lyne.pp.176,190

64- Ibid.p.192

F.O.84/2234.no.273.Portal to Rosebery.December17,1892

65- Foreign Office General Corespondence.Africa.(here after cited as F.O.107)F.O.107/2.no.8.Portal toRosebery.Zanzibar.Jauary7,1893. Bennett.p.174.

66- Hollingsworth.p.78. ..Ibid.p.175

67-F.O.107/6.Rosebery to Rood.ZanzibarJanuary27,1893.

68-F.O.84/2062.no.1Euan-Smith to Marques of Salisbury.Zanzibar.June 19,1890.F.O.107/57.no.2233Portal to Earl of Rosebery. Zanzibar. October12,1892.

69-F.O.107/3.no.73.Rood to Earl of Rosebery.March6, 1893. F.O.107/3. TheZanzibar Gazette.,March 8.1893"The death of Seyyid Ali Bin Said and the proclamation of Seyyid Hamed Bin Thuwaine as Sultan of Zanzibar." Hollingsworth,l. Zanzibar.op.cit.p.79.

المغيري. ص ٢٦٤.